



صحافيو تونس يتمسكون بمكسبهم الوحيد

قوانين فضفاضة تسهل ملاحقة المدونين في تونس

سياسيون يغطون على الأزمات بمقاضاة الصحافيين

وأشار خبير إلى أن "تونس تتوفر على عدة هيئات دستورية ومنظمات حقوقية قادرة على التصدي إلى ذلك، وليست حرية التعبير أهم مكسب بل هي أكبر مكسب في ظل التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي، والدولة تتحمل مسؤولية حماية حرية التعبير والصحافة".

ورغم الإقرار بتراجع منسوب حرية التعبير في الأوساط التونسية، إلا أن الهياكل المختصة والمتبينة للحقوق والحريات أبدت استعدادها للتصدي لكل ما من شأنه أن يمس من هذا المكسب الذي يعتبره التونسيون ثمنيا.

وأشار الدكتور فاضل بالضيافي، المكلف بالعلاقات الدولية والتعاون الخارجي بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، بأنه "لاحتفا تراجا في حرية التعبير خطوه إلى الوراء مؤخرا، وتدين مثل هذه الممارسات".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "ملاحقة المدونين تدل على ضعف الانتفاض الحاكم الموجود حاليا والذي لا يزال مرتعشا، كما قد لا يؤمن بحرية التعبير أو يخاف من وجودها، والأمر يتعلق بتشخيص المسألة المتعلقة بالارتداد ومحاولات تكتم الأفواه والحد من الحرية". وأشار إلى أن "الرابطة مستعدة بكل ما أوتيت من جهد وفي إطار القانون إلى كل الممارسات التي من شأنها أن تمس حرية التعبير".

وتعتبر أغلب مكونات الشعب التونسي ومجتمعه المدني أن المدون صاحب الفضل في هز أركان النظام السابق، وكسب هامش من الحريات والحقوق وفي مقدمتها حرية التعبير. وقالت نائبة قيود الصحافيين التونسيين أميرة محمد في تصريح لـ "العرب"، إن "تقرير أمستني دليل على كل الصيحات التي أطلقها الصحافيون سابقا بشأن الملاحقات التي تتم حسب المجلة الجزائرية وهو أمر خطير".

وأضافت أن "النقابة الوطنية للصحافيين مستعدة للدفاع عن حرية التعبير بكل الأشكال النضالية الممكنة، لكن للأسف الهجمات أصبحت متعددة ومن جهات مختلفة، وهناك محاولات لسيطرة الإعلام والسياسة عليه.. الحكومة منوطة في ذلك من خلال القوانين والمراسم".

ويكفل دستور تونس لعام 2014 حرية التعبير بموجب الفصل 31. وتعتبر تونس طرفا في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي يكفل أيضا الحق في حرية التعبير. وبحسب النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، فإن النصوص التي تستخدم في أغلب الأحيان للمقاضاة على التعبير على الإنترنت تأتي بموجب قوانين تونسية في المجلة الجزائرية، ومجلة الاتصالات، والمرسوم عدد 115 المتعلق بحرية الصحافة، ودعت إلى إصلاح القوانين التي تمثل تهديدا لحرية التعبير في تونس.

ولفت إلى أنه تم في السنتين الماضيتين تسجيل تراجع في التسامح إزاء الذين ينتقدون المؤسسات العمومية.

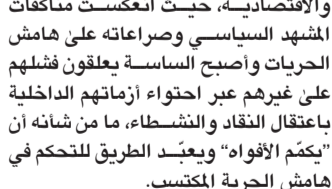
انعكست مناقشات المشهد السياسي التونسي وصراعاته على حرية التعبير والصحافة وأصبح السياسيين يحاولون احتواء أزماتهم الداخلية باعتقال المنتقدين والنشطاء، ما من شأنه أن "يكتم الأفواه" ويعيد الطريق للتحكم في هامش الحرية المكتسب.

ودعت المنظمة في هذا الإطار السلطات التونسية إلى حماية حرية التعبير في الأشخاص الذين يجري التحقيق معهم أو مقاضاتهم على ممارستهم السلمية للحق في حرية التعبير وإلى إصدار أمر بوقف جميع الملاحقات القضائية الجنائية على المخالفات المتعلقة بالتعبير، وتوجيه الموظفين العموميين للكف عن مباشرة مثل هذه الملاحقات القضائية أو التهديد بها، مستعرضة عددا من الحالات لأشخاص قالت إنهم يتعرضون لملاحقات قضائية بسبب التعبير عن آرائهم، كما طالبت أعضاء مجلس نواب الشعب بإعطاء أولوية لإصلاح القوانين، ومن ضمنها نصوص مجلة الاتصالات والمجلة الجزائرية، التي تجرم التعبير المشروع أو تقيد على نحو آخر، والتعامل مع التشهير كجرحه مدنية فقط، داعية في إطار حملتها التي أطلقتها السلطات التونسية إلى الكف عن مقاضاة الأشخاص على ممارستهم لحقهم المشروع في التعبير السلمي.



فاضل بالضيافي

ملاحقة المدونين تدل على ضعف الانتفاض الحاكم

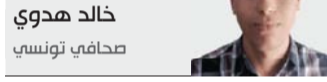


أميرة محمد

مستعدون للدفاع عن حرية التعبير والصحافة

ويفسر مراقبون ارتفاع الملاحقات القضائية للنشطاء والمدونين والصحافيين بالآزمات التي تعيشها تونس خصوصا في أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث انعكست مناقشات المشهد السياسي وصراعاته على هامش الحريات وأصبح الساسة يعلقون فشلهم على غيرهم عبر احتواء أزماتهم الداخلية باعتقال النقاد والنشطاء، ما من شأنه أن "يكتم الأفواه" ويعيد الطريق للتحكم في هامش الحرية المكتسب.

وقال الناشط الحقوقي منصف خبير إن هذه الممارسات لا تهدد فقط حرية التعبير بل تهدد مسارا ديمقراطيا بأكمله، لأن تونس وافقت على عدة اتفاقيات تخص حرية التعبير والضمير.



خالد هدوي صحافي تونسي

تونس - تتخوف الأوساط الإعلامية التونسية من العودة إلى مربع "القمع" عبر التصديق على حريات التعبير والصحافة والنشر باستهداف الناشطين والمدونين، فضلا عن ارتفاع الملاحقات القضائية للأشخاص على مواقع التواصل، ما دفع منظمات دولية لدعوة السلطات التونسية إلى مراجعة القوانين والتوقف عن استغلالها في هذا الشأن.

وقالت منظمة العفو الدولية "إن حرية التعبير في تونس تتعرض للخطر مع ارتفاع عدد الملاحقات القضائية"، وأضافت "أنه ينبغي على السلطات التونسية أن تتوقف فورا عن استغلال القوانين البالية إلى حد كبير والمفرطة في عموميتها، والقمعية لمقاضاة الأشخاص بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير على الإنترنت".

وأوضحت المنظمة في تقرير نشرته على موقعها الإلكتروني، تراقف مع حملة في هذا الشأن الأنسرين "أن ما لا يقل عن 40 شخصا من مدونين ونشطاء سياسيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومدربين لصفحات فيسبوك، قد تعرضوا لملاحقات قضائية جنائية بين عامي 2018 و2020 لجرد نشرهم على الإنترنت تديونات اندتدت السلطات المحلية، أو الشرطة، أو غيرهم من الموظفين".

وقالت أمنة القلاسي، نائبة مديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، "إنه من المقلق للغاية رؤية المدونين والناشطين وهم يُستهدفون بالملاحقات القضائية بموجب قوانين تعود إلى عهد القمع في تونس بعد مرور عشر سنوات على قيام الثورة، لجرد نشرهم لآرائهم على فيسبوك".

وأوضحت "أنه يجب على السلطات التونسية أن تتمسك بحق كل شخص من التعبير بحرية وسلامة دون خوف في الانتقام بدلا من أن تحاول إسكات الانتقادات"، مبيّنة "أن هذه الملاحقات القضائية تهدد التقدم الذي تم إجراره في مجال حقوق الإنسان في تونس".

ودعت "أمستني" السلطات التشريعية إلى إعطاء أولوية لإصلاح جميع القوانين البالية إلى حد كبير والمفرطة في عموميتها والتي تجيز القمع، وذلك لمنع المزيد من التراجع، وللتقيد التام بالالتزامات المترتبة على تونس في الدفاع عن الحق في حرية التعبير.

وأشارت إلى أن الاستدعاءات للتحقيق ولوائح الاتهام، والمحاكمات في حد ذاتها بتهم تتحمل أحكاما بالسجن ترقى إلى مستوى المضايقة والترهيب للأشخاص الذين يعبرون عن آراء انتقادية لموظف عمومي، وسوف تحدث تأثيرا مرّعا.

الإعلام التركي «لم يسمع» باستقالة صهر أردوغان

المنصات التركية الناطقة بالعربية انتقائية بشكل هزلي

وتفيد مصادر تركية بأن الرئيس التركي فكر مطولا بكيفية التأثير عاطفيا على الشعب العربي لتغيير مواقفه، لذلك قام بإطلاق منظومة إعلامية كبيرة ناطقة بالعربية، تدور في فلكه، حتى أن معظم الصحافيين في وسائل الإعلام الموالية لأردوغان بدأوا بتعلم اللغة العربية. وركزت هذه المنصات من قنوات وإذاعات وصحف في العاميين الأخيرين على بث أخبار لدعم الإسلام السياسي ومهاجمة السعودية واستثمار حادثة جمال خاشقجي بشكل خاص للتغطية على أخبار الجرائم في تركيا.

وأوضح أوغلو أن الإعلام التركي يحاول إيصال فكرة للجمهور العربي أن "الجرائم تحدث فقط في الشرق الأوسط وأنها غير موجودة في تركيا، على الرغم من وجود عدد كبير من الجرائم عن قتلهم، ومنهم قضاة ونواب عامون يعني الكوادر المهمة في تركيا لأن هؤلاء الأشخاص لديهم معرفة كبيرة عن قضايا الفساد في تركيا وحتى داخل عائلة أردوغان نفسها. لذلك يستمر الإعلام التركي الناطق بالعربية في النشر عن خاشقجي كل يوم ومواضيع أخرى ضد السعودية".

ولفت إلى أن هذا "الإعلام لا ينتشر أي أخبار عن تنظيم داعش ويتجاهلها تماما في أوروبا أو الولايات المتحدة أو دول أخرى، وفي حال اضطر إلى الحديث عنها فإنه ينشر تقارير صغيرة، في حين أي خبر عن السعودية ومصر والإمارات يبرزه بمساحة واسعة ويوزعه على عدة منصات".

ويعتبر أوغلو وصحافيو آخرون أن أردوغان نجح إلى حد ما في مساعيه، لأنه يعتمد على عدد كبير من الصحافيين ووسائل الإعلام العربية ومواقع التواصل الاجتماعي أيضا، في حين أن الدول العربية لم تهتم كثيرا بالتركيز على هذا الموضوع وصد الأجدنة التركية الموجهة للجمهور العربي.

وأشار أوغلو في تصريحات لـ "العرب" إلى أن "أردوغان حاول لطمانة الشعب التركي في تصريحاته عام 2003 بأن لا علاقة له بالإسلام السياسي وأن حزب العدالة والتنمية حزب ليبرالي، لكن موقفه انقلب تماما بعد عام 2011/2010 أي منذ انطلاق الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي، ولبس قميص الإسلام السياسي وقد خدع الشعب التركي أيضا".

السوريين، وتاليا أبرز الأحداث على الساحة الدولية. وتعمل أنقرة على زيادة المنصات الناطقة بالعربية مؤخرا، ومنها التابعة لصحف تركية كبيرة مثل بني شفق، ديلي صباح، زمان، ومواقع خاصة مثل ترك برس، تركيا بوست، تركيا الآن، وغيرها. إضافة إلى القناة الرسمية التركية الناطقة بالعربية "تي.آر.تي".

وتشكل وكالة الأناضول الرسمية المنصة الرئيسية لدعم توجهات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورغم أنها من المفترض أن تكون منبرا حكوميا يتسم بالرصانة والخطاب المتزن والمهنية لإيصال صورة تركيا إلى العالم العربي، إلا أنها تسير وفق مزاج الرئيس التركي، وتكرر تعبيراته ومصطلحاته.



تورغوت أوغلو

الإعلام التركي لا ينتشر أي أخبار عن تنظيم داعش وفي حال اضطر إلى ذلك ينشر عنه تقارير صغيرة هامشية

وقال الصحافي التركي تورغوت أوغلو المتخصص بالشأن السياسي "إن عددا كبيرا من القنوات الفضائية والصحف والإذاعات الناطقة بالعربية تدار من قبل تركيا وتتلقى الدعم من أردوغان وقطر والإخوان".

وأشار أوغلو في تصريحات لـ "العرب" إلى أن "أردوغان حاول لطمانة الشعب التركي في تصريحاته عام 2003 بأن لا علاقة له بالإسلام السياسي وأن حزب العدالة والتنمية حزب ليبرالي، لكن موقفه انقلب تماما بعد عام 2011/2010 أي منذ انطلاق الثورات العربية أو ما يسمى الربيع العربي، ولبس قميص الإسلام السياسي وقد خدع الشعب التركي أيضا".

القضاء الجزائري يطالب بعقوبة قاسية على مالك مجموعة النهار الإعلامية

أضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

أنقرة - تنفرد وسائل الإعلام التركية الناطقة بالعربية بتغطية خاصة لأوضاع المنطقة العربية، لا تتسبه ما تقوم به وسائل الإعلام ووكالات الأنباء الدولية، ولا أي من المنصات التركية باللغات الأجنبية المتعددة، فهي مخصصة للأحداث الهامشية والمناطق البعيدة إلى جانب تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالإسلام السياسي.

واللافت أن الشأن الداخلي التركي والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، شبه غائبين عن كافة وسائل الإعلام والصحف والإذاعات التركية خصوصا الناطقة بالعربية، رغم أهميتهما، ويتم استبدالهما بأخبار متنوعة عن المناطق السياحية ووجبات الطعام وأخبار المسلسلات.

وأثار الإعلام التركي ضجة واسعة وانتقادات داخل البلاد وخارجها بتجاهله خبر استقالة وزير الخزانة والمالية بيرات البيروق وصهر الرئيس رجب طيب أردوغان.

ولم تنشر وكالة الأناضول الرسمية إلى خبر استقالة البيروق، وكذلك لم تنشر أي وكالة أو جريدة حكومية أخرى نيا الاستقالة إلا بعد مرور 24 ساعة على تداوله في كبرى الصحف العالمية، رغم إعلان البيروق استقالته عبر حسابه الرسمي على موقع إنستغرام الأحد.

كما أوجدت تفسيرات أخرى لانخفاض أسعار العملات الأجنبية أمام الليرة التركية فور إعلان صهر أردوغان استقالته، فحاولت وسائل الإعلام التركية أن ترجع سبب الانتعاش في قيمة الليرة التركية، إلى تصريحات محافظ البنك المركزي التركي الجديد ناجي إقبال، وهو ما أثار سخرية واسعة على مواقع التواصل، وقالت أغلبية التعليقات إن الإعلام التركي يتعامل مع هذا الخبر كما لو تركيا في جزيرة معزولة.

وترتب وسائل الإعلام التركية باللغة العربية تقاريرها ومواضيعها ومساحتها في التغطية حسب أولويتها الأتقنة، إذ تمتع تبرير التدخل التركي في ليبيا وسوريا في المقدمة، ثم مهاجمة الدول العربية السعودية ومصر والإمارات ونيفس الدرجة تحسين صورة الإسلام السياسي والدعاية له، ثم التركيز على مناطق ومواضيع هامشية مثل وفاة مقرر سوداني في حادث سير، وعرض تشكيلي في الصوامع برعاية تركية، وعرس جماعي في غزة، والتعامل الإنساني لتركيا مع اللاجئين

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.

وتتعلق القضية بواقعة بث قناة النهار في أكتوبر 2018 مكالمة هاتفية بين أنيس رحمانى وعقيد في الاستخبارات عقب توقيع رئيس تحرير موقع "الجزائر 24" التابع للمجموعة من طرف "ضباط استخبارات"، قبل أن يطلق سراحه بامر من النيابة. وجاء توقيع الصحافي بسبب مقال انتقد فيه مدير

وأضاف أن النطق بالحكم ضد مدير مجموعة النهار المسجون منذ فبراير الماضي والمقرب من محيط الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، سيكون في 15 نوفمبر الجاري.



صوت النظام السابق